

مع ان الأصل عدم الكثرة فيه فاجيب بان لو اتقى بالضم يشبه
 مجهول الماضي مجهول المضارع وباب الانفعال بضم الاول
 ما قبل الآخر ولو اتقى بالكسر لا يشبه مجهول بقلوبه في علم فوجب الضم
 والكثرة بقوله ط فليس معلوم مضارع علم فيقع بينهما
قوله المضارع فهو الذي في اوله حرف من حروف ابيج والماضي
 في احوال الماضي بشرح البيان المضارع فهو الذي في اوله حرف من
 حروف ابيج بشرط ان يكون ذلك الحرف زائدا على الماضي بقصد المضارع
 فاحترز بقوله بشرط ان يكون ذلك الحرف في عمدة الفعل الذي يكون
 في اوله حرف منها كمن لا يزداد على الماضي بل هي نفس الكلمة نحو يس
 ونصر واكرم وغير ذلك لعدم كونها زائدا ثم فرج الكسر وفتس
 وتباعده لعدم ذلك القصد ومثاله نحو يترى ونضرب واضرب
 ونضرب وعينها وانما يرد الحرف من الزوايا الاربع في اوله للفرق
 بينه وبين الماضي ولم يكن الفرق بالفصاحان للوزوم كونه الكلمة على
 اقله قدر الصالح على اقل الابدان الكلمة وانما يرد حروف الملة
 واليس وما يشابه الكثرة دو والنسبة العرب لعدم خلوا المتكلم
 عنها او بعضها ووردت في اوله دون اخره لانه محل التعيين
وقيل ان هذا التعيين مقوض بقيل يرب ويكسر لانه في اوله حرف

منها صدق

منها صدق على كل واحد منها مع انها ليس بمضارع عين فالجواب
 انهما مضارع في اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسم وجعل علما
 والمراد بقوله في اوله حرف منها باعتبار الوضع الاصل والماثل
 ان يقول ان في نضرب المذكور المضارع مناقشة ان الضم في
 قوله في اوله عين الى الموصولة وهو عبارة عن المضارع فيضم منه
 ان يكون المضارع موجودا قبل دخول حروف البيت مع ان
 المضارع يكون بعدد حروفه فدفعه ظاهر فليتأمل **فان قلت** ان
 المصدر ضم الماضي للمعروف والمجهول بدو التعريف وتسميته
 اليها بعد التعريف اي عرفه اولا بقوله فهو الذي في اوله عرف منها
 التي فالوجه لهذا قلت لتوقف معرفة المعروف والمجهول على حرف
 المضارعة وهي الزوايا اربعة اي حروف ابيج ولهذا قاله وحرف
 المضارعة مفتوحة والمعروف من جميع الابواب الا الرباعي فان قيل
 لم جعل الزوايا اربعا فالجواب عنه ان الخبر اعماء نفسه اولا فان
 اجتمع نضرب فاما ان يعرفه اولا فان كان مخاطبا فبالسنة
 والاقبالياء واعلم انه قيل انما اخبر الخبر بالمتكلم سواء كان مفردا
 او مؤنثا او مذكر الكون فيها اولا المحرر في حيا والمتكلم سابق مانعوه
 والنون بالكثر واحد سواء كان مشن او مجوع او مذكر كان